الستراتيجيّات الأميركيّة إزاء الأزمات الحاليّة في غرب آسيا وشمال أفريقيا
دراسة حول داعش

طه كرمي/ داوود آقايي

ترجمة: رائد علي البصري

المقدّمة:

شهدنا بعد أحداث ١١ سبتمبر الضعف الذي عانته الولايات المتّحدة في سياق مكافحة الإرهاب من قِبل بوش، وفي القضاء على الجماعات الإرهابيّة.

وقد أدّت الحملات العسكريّة الأميركيّة في دول غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى تمدد تلك الجماعات واتساع رقعة وجودها، بل وشهدنا ظهور جماعاتٍ إرهابيّة جديدة من بينها جماعة داعش الإرهابيّة.

لكن هذا النهج قد تغيّر عند مجيء أوباما، إذ لم يعتمد ستراتيجية بوش نفسها في التدخل والصراع المباشر، وشاهدنا تحوّلاً جديداً في الأسلوب.

إنّ طرح الستراتيجيّة في التوجّه إلى الشرق من أميركا في عهد أوباما وخروج الكثير من قوّاتها البرّية من غرب آسيا وشمال أفريقيا، رفع من زيادة الظنون بخصوص ستراتيجية أميركا الجديدة ونهجها في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وهذا الموضوع أصبح أكثر أهميّةً بعد ظهور داعش واتساع قدرتها؛ لأنّ نهج الولايات المتّحدة إزاء داعش، لم يكن كما شهدناه إبان عهد بوش الأبن أيام ظهور حركة القاعدة.

إذ يُعدّ غياب القوات البرية الأميركيّة في الحرب ضد داعش شاهداً على هذا التغيير في الستراتيجيّة.

وهذا ما دفعنا إلى تدوين هذه المقالة سعياً وراء الإجابة عن هذه الهواجس، ولذلك فالسؤال الرئيسي المطروح هو: ما هي السياسات والستراتيجيات الأميركيّة الجديدة في غرب آسيا وشمال أفريقيا بلحاظ إمكانية بقاء واستمرار الجماعات الإرهابية أمثال داعش في مختلف دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، وبعناوينها المختلفة؟

وفي جواب هذا السؤال، يعتقد الكاتب أنّه من الممكن توضيح الستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، من خلال نظريّة توازن قوى ما وراء البحار والاستعانة بالحلفاء الإقليميين، وحفظ التوازن والقيادة من خلف الستار.

اذن، الجواب إجمالاً عن سؤال المقالة هو أنّ أميركا تهدف إلى الاستفادة من توازن قوى ما وراء البحار، وتجعل عامل الموازنة عن بعد في الأولوية.

ومن أجل الإحاطة بزوايا الموضوع بصورة جيدة، نُظّمت هذه المقالة في ثلاثة عناوين:

الأوّل، ويتم فيه شرح نظرية توازن قوى ما وراء البحار، والثاني نتطرق فيه إلى مصالح الولايات المتحدة وستراتيجيتها العامة المتّبعة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، حيث تمّ التحليل بشكلٍ دقيق، وفي النهاية نسلط الضوء على ستراتيجية أميركا في التعامل مع قضية داعش.

نظريّة توازن قوى ما وراء البحار

إنّ هذه النظرية التي لها جذور في المنهج الواقعي، طُرحت من قِبل المنظّرين الأميركيين كرد فعل للمتغيرات الحاصلة على النطاق الدولي، وخصوصاً بعدما برزت في العالم عدة أقطاب.

وبناءً على هذه النظرية، ستصبح أكثر المصالح الحيوية الأميركيّة محميةً من الهيمنة في أوروبا وشرق آسيا، أو ما يصطلح عليه بـ(الهيمنة الأورآسية)، وكذلك الهيمنة النفطية في غرب آسيا وشمال أفريقيا، إذ إنّ وجود الهيمنة الأورآسية قد يشكّل خطراً وجودياً بالنسبة إلى أميركا، كما قد تؤثر الهيمنة النفطية فى غرب آسيا وشمال أفريقيا في عملية انتقال النفط وفي الاقتصاد الأميركي وفي جميع القوى الصناعية والمتطورة المرتبطة بالنفط.

وطبقاً لهذه النظرية يتوجب على أميركا أن تُخرج قواتها البرية من أوراسيا ولا تعيدها إلى هناك إلّا حينما ينهار توازن القوى في المنطقة. (Layne,2009:7-8)

ويرى هذا الطيف من المحللين أنّه علاوة على تكوّن توازن تقليدي أو عسكري ستشهد أميركا نشوء توازن ناعم ضدها، بمعنى أنّ سائر الدول ستحاول الحد من قوة أميركا بالطرق الدبلوماسية والمنظمات الدولية،

ومضافاً إلى هذا التوازن، فإنّ هناك بعض الأعمال غير المتعادلة ايضاً والتي منها الإرهاب والأعمال الإرهابية والتي يمكن أن تصدر من قِبل الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة.

وهنا يمكن القول إنّ توازن قوى ما وراء البحار هي في الحقيقة وسيلة لانتقال النفقات والتحديات إلى دول أخرى، أو بتعبيرٍ آخر إبطال المخاطر التي تهدد أميركا بأقل التكاليف، وهذه الستراتيجيّة هي في الحقيقة عملية نقل الضغط والآلام إلى الآخرين لا تقسيمها (Layne ٢٠١٢)، فإنّ أميركا بدلاً من أن تتخلى عن منهجها التسلطي على الشعوب والدول الأخرى، نراها تزيد من قدراتها الداخلية وتقوّي المتحالفين إقليمياً وتقلل من التزاماتها في هذه المناطق.

وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ أميركا تسعى دائماً إلى أن تحفظ الأفضليّة لنظامها السياسي والاقتصادي (Layne ٢٠٠٦:٣١).

ولو نظرنا إلى النظرية بشكلها العام لوجدناها تستند على المبادئ والافتراضات أدناه:

- ستراتيجيات توازن القوى أفضل من الهيمنة.

- بالنسبة إلى قوّةٍ عظمى مثل الولايات المتحدة، فإنّ الارتباط والتبعية هو وهم وليس حقيقة.

- في السنين القادمة ستنخفض التزامات أميركا العسكريّة.

- الجغرافيا مؤثرة في الستراتيجيّة العامة.

- دينامية الاتحاد تؤكد على ستراتيجية توازن قوى ما وراء البحار.

- القدرة النسبية ستبقى على ما هي عليه من الأهمية.
- وبالنتيجة ستنخفض المخاوف من تواجد هيمنة أوراسيا كمنافس.

توازن قوى ما وراء البحار والستراتيجيّة الأميركيّة في غرب آسيا وشمال افريقيا:

قبل أن تحدّد ستراتيجيتها العامة، شرعت الولايات المتحدة بتصنيف المناطق وكذلك مواردها الخاصة، طبقاً لوثيقة ستراتيجية الأمن القومي لأميركا في عام ٢٠١٥م. وبنظرةٍ عامّة، يمكننا فهم سير المصالح الأمريكية بالصورة التالية:

المخطط البياني١ : مصالح أميركا

كخطوة أولى من أجل تحديد ستراتيجيتها العامة، عيّنت الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة.

إنّ مظاهر مصالح الولايات المتحدة في غرب آسيا وشمال أفريقيا عبارة عن:

- الحفاظ على أمن الشعب الأميركي
- ترويج نمط الحياة الديمقراطية
- توسعة السوق الحرة
- إرساء نظام قانون المحور العالمي
- توسعة وتعزيز الاتحادات والائتلافات (president of the united states, 2017:49)
- أمن الأراضي الأميركيّة.
- أمن حلفاء أميركا.

ولذا، فإنّ كلّ حالة لا تتماشى مع هذه الأمور المذكورة آنفاً تُعدّ خطراً وتهديداً لمصالح أميركا الوطنية، كما يمكن اعتبار غرب آسيا وشمال أفريقيا من أكثر المناطق اضطراباً، فالقاعدة ومن ثمّ داعش يمكن أن تُعتبرا خطراً بسبب تهديدهما لواحدة أو أكثر من المصالح الأميركيّة؛ لذا فإنّ داعش، وبعد انفلاتها، من شأنها أن تشكّل خطراً حقيقياً على أميركا[1]، ليس لكونها تهدد أمن الشعب الأميركي فحسب، بل لكونها تخالف الديمقراطية وجميع أسس الحياة الغربية أيضاً، كما أنّ داعش من خلال تهديدها لحلفاء أميركا -

1. على الرغم من أنّ داعش صنيعة أميركا، إلّا أنّها قد تنفلت من قبضتها وتعمل لمصالحها الخاصة ممّا يعود على أميركا بالضرر، وخير شاهد على ذلك حركة طالبان الأميركيّة الصنع.

كالأعمال الإرهابية في باريس في١٣نوفمبر تشرين الثاني عام ٢٠١٦ أو سائر العمليات المتعددة في أوروبا- لم تعبأ بالنظم العالميّة الحاكمة والمصمَّمة من قبل الغرب.

مصالح أميركا الحيوية والبالغة الأهمية في غرب آسيا وشمال أفريقيا

وهي:

-الحفاظ على استقرار ومكانة إسرائيل على أنّها دولة مستقلة وجعلها آمنةً من المخاطر المحدقة بها.

-النجاح في إقرار عملية السلام في الشرق الأوسط.

-إزالة العقبات والقيود في انتقال الطاقة، وخاصة النفط من المنطقة إلى العالم.

-القضاء على الأعمال العدائية في المنطقة بأي صورة ممكنة، وإزالة تحدياتها.

- "التصدي" - في هذا السياق - لأي قوة إقليمية معادية تظهر في المنطقة.

-عدم حصول دول المنطقة على الطاقة النووية.

-تعزيز الشراكات والحلفاء الإقليميين.

- إقامة علاقات قوية مع الدول العربية بهدف السيطرة على الإرهاب وإرساء أمن الطاقة (يزدان فام، ١٣٨٧: ١٢٥)، وهذا الأمر يمكن ملاحظته أيضاً في سياسة كارتر.

- والفقرة الأخيرة الحفاظ على استقرار المنطقة التي تكون محطّ نظرهم ليتمكنوا من تأمين جميع المصالح المتقدمة الذكر، فالحفاظ على الاستقرار هو شيءٌ يُسهّل على الولايات المتحدة الوصول إلى مصالحها (Barnes (Bowen,2015:23

وبحسب ما تقدم، يمكن بيان الأهداف الستراتيجيّة للولايات المتحدة في غرب آسيا وشمال أفريقيا بالشكل الآتي:

- طمأنة الدول التي هي تحت الحماية الأميركيّة قبال هجمات الأعداء.

- صرف الأعداء عن السعي إلى الحصول على قدرات وقابليات تكون مصدر تهديد.

- القدرة على منع هجمات الأعداء.

- هزيمة الأعداء عند الضرورة

- مماشاة الدول أو إلحاقها وربطها بها.

- الحفاظ على النظم من قبل القدرة المتدخّلة.

أميركا ومن أجل تحقيق أهدافها، تحتاج إلى ستراتيجية تأخذ في نظر الاعتبار كلّ تلك النقاط وتتمكن من الإجابة عنها. يعتقد الكاتب أنّ هذه الستراتيجيّة هي التي تُسمى (توازن قوى ما وراء البحار)، ووفقاً لهذه الستراتيجيّة ستكون السياسة الأميركيّة في غرب آسيا وشمال أفريقيا كالآتي:

المنع من تحقق الهيمنة النفطية:

إنّ الواقعيّين هم الداعمون للتواجد العسكري الأميركي في منطقة الخليج من أجل حفظ مصالحهم بما فيها الحصول على النفط بسهولة. وبشكل عام تواجه المصالح النفطية الأميركيّة خطرين جدّيين ترى السياسة الأميركيّة وجوب مواجهتهما عسكرياً، وهما:

أ. هيمنة وتسلط قوّةٍ ما على منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، ويتبعها السيطرة على معظم مصادر الاحتياطي النفطي في العالم.

على سبيل المثال، التخوّف من سيطرة العراق على مصادر نفط الكويت والسعودية دفع بأميركا إلى إرسال قوات خاصة لتحرير الكويت لحفظ توازن المنطقة، وأدى ذلك إلى اندلاع حرب الخليج عام ١٩٩١م.

وكذلك في عام ١٩٧٩م في عهد رئاسة كارتر وخوفاً من سيطرة إيران وروسيا على المنطقة، قررت أميركا إيجاد قوّات تدخّل سريع للحيلولة دون تحقق ذلك.

وبناءً على هذه الستراتيجيّة، لا يحق لأي دولة مخالفة أن تسيطر على المنطقة المؤثرة في استقرار السوق العالمية للطاقة.

وبهذه الستراتيجيّة أيضاً استطاعت أميركا أن تحول دون ظهور هيمنة إقليمية، وإن تحفظ توازن القوى لصالح أمنها.

إنّ ظهور أي هيمنة نفطية في منطقة الخليج سيؤول إلى ارتفاع أسعار النفط واستخدام النفط كعامل ضغط سياسي على الدول الصناعية والمستهلكة

للنفط، ونظراً إلى تفوق القوة العسكريّة الأميركيّة على الدول الكبرى في المنطقة، يتوجب على أميركا إيجاد ردع وأن تظهر رد فعلٍ عسكري، وتمنع من محاولة أي هيمنة في المنطقة من قِبل هذه الدول، وبالطبع فإنّ هذه الممانعة ليست بالضرورة أن تكون بالاستفادة من القوة البرية.

الاضطرابات وعدم الاستقرار في الدول المنتجة للنفط:

من المخاطر التي تحسب لها الإدارة الأميركيّة ألف حساب هو حصول الاضطرابات وعدم الاستقرار في البلدان المنتجة للنفط، علاوةً على احتمال تعرض حركة نقل النفط إلى الخطر، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا الأمر يتعارض بشكل كامل مع المصالح الأميركيّة؛ لذا جعلت من أولوياتها وجوب الحيلولة دون ذلك.

لكنّ خفض الإنتاج وزيادة الأسعار سيكون حالة وقتية، وسائر المنتجين سيعوّضون النقص الحاصل من خلال زيادة إنتاجهم، وبالطبع فإنّ السعودية مستثناة من هذا الأمر لكونها تمتلك أكبر احتياطي نفط في المنطقة كما وتعتبر أكبر منتج للنفط، وعليه فإنّ مجيء نظام مخالف لأميركا في المنطقة سيوجه ضربات اقتصادية موجعة لها.

ولذا فالستراتيجيّة الأميركيّة ترى أنّ أفضل آلية ينبغي اتباعها في مواجهة بروز قوّةٍ كهذه هو خفض حجم تواجد تلك القوة وتضعيف دورها في المنطقة، وضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحاً، وتقليل ارتباط أميركا بنفط المنطقة، وفي النهاية تواجد القوة البحرية الأميركيّة في الخليج وإيجاد قدرة ردعية نووية. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ أي اضطراب سياسي في هذه الدول

سيؤدي إلى ملء الفراغ الحاصل في دورها في المنطقة من قِبل الحكومات المخالفة لأميركا، وهذا يُعدّ تهديداً أيضاً (president of the united states2017:49).

تغيير ستراتيجيّة الولايات المتحدة في المنطقة وأسلوب حربها:

الأمر الذي نلمسه بوضوح في ستراتيجية أميركا الأمنية وفي خطابات المسؤولين الأميركيين بشكل عام هو التعددية وإقامة ائتلافات دولية، واستعاضتها عن الأُحادية التي كانت على عهد بوش الابن.

إن تنسيق أميركا مع حلفائها وتأكيدها على إحباط ومنع أي محاولة لتوسيع التكنولوجيا النووية والبايولوجية والكيمياوية عند خصومها، وقد جاءت ضرورة اظهار موقفٍ ما لمواجهة داعش ضمن هذا الإطار.

وفي هذا الصدد، تسعى أميركا إلى تقوية حلفائها لتتمكن من إيجاد قوات تحت قيادتها لتتمكّن من مواجهة التهديدات المحتملة ورفع هذه المسؤولية عن كاهل الولايات المتحدة (cohen,2000:9)، ووفقاً لهذه الستراتيجيّة فإنّ أميركا أصبحت أمام نوعين من الحرب الاختيارية والضرورية، ويجب عليها أن تخوض الحرب التي تُفرض عليها فقط (جمشيدي، ١٣٩٥:٣٢)

وبشكلٍ عام، فإنّه مضافاً إلى هذه الستراتيجيّة التي يُطلق عليها التعددية، وعناوين أخرى من قبيل القيادة من الخطوط الخلفية، تعمل أميركا في هذا المجال في الوقت ذاته على تقليل نفقاتها العسكريّة ملقيةً على عاتق الآخرين مسؤولية توفير الأمن العالمي.

ويُدرج ضمن هذا طلبها من الآخرين تطبيق الدبلوماسية المتعددة الجوانب ومنهج (الدبلوماسية والإنتظار).

قال **بين رودس** الذي كان مستشاراً للأمن القومي الأميركي: إنّ سياسة خفض الوجود الأميركي تتضمن خسائر بشرية ومادية أقل بشكل لا يتصور، وهذا بحد ذاته دليل على نجاح هذه السياسة. **(Martel, 2015:329)**

وفي الواقع أنّ ترامب هو أيضاً كان بصدد خفض التزاماته العسكريّة، وهذه إحدى خصوصيات ومميزات الستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة، والتي نشأت من أنانية وبراغماتية ترامب وفق رؤية ذات محورية اقتصادية، كما أنّ الأعمال العسكريّة الأميركيّة ستصبح محدودة آنذاك .

فما فتِئت أميركا في سعيها لكسب حلفاء إقليميين علاوة على حلفائها الدوليين بل وحتى أوسع من ذلك، حيث سعت إلى خلق وكلاء لها في مختلف أرجاء العالم. على سبيل المثال، كان من المقرر أن تلعب إسرائيل هذا الدور، وإن كانت لا تملك القدرة على القيام به؛ لأنّها لا تتمتع بتأييد كامل من قبل العرب؛ لذا يعتبر حل مشكلة العرب وإسرائيل من أولويات حكومات أميركا بما فيها حكومة ترامب.

كوهين، وبعد ذكره لمصالح أميركا في المنطقة، أشار إلى أهميّة هذا الموضوع بأنّ أميركا تريد السلام لغرب آسيا وشمال أفريقيا؛ لأنّ هذه المنطقة تحتوي على منابع طبيعية ستراتيجية وبكلفة أقل، وتوفير مواضع لتسويقها باعتبار أنّها تعتمد على السوق الحرة.

لكن هذا الاستقرار والسلم لا يتحقق إلّا عن طريق حل مشكلة العرب وإسرائيل وعدم معارضة ليبيا وإيران والعراق للمعايير الأميركيّة الدولية

(cohen,2000:11)، والسعودية كذلك ليست لها قدرةٌ كهذه، وإيران من بعد الثورة الإسلامية ليس لها أي رغبة بهذا الموضوع وقد عملت بخلافه (Pollack,2015:7).

وقد أثبتت تجربة ١١سبتمبر لأميركا أنّ الأُحادية في غرب آسيا وشمال أفريقيا ليس أنها ذات تكاليف باهظة وحسب، بل هي ستراتيجيّة غير كفوءة، وذلك لوجود عدّة مسائل منها انهيار النظم في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وبناءً على هذا، فإنّ الستراتيجيّة العامّة لأميركا من بعد بوش تتضح من خلال البرامج والآليات المذكورة أدناه:

- عن طريق قوات المهام الخاصة.
- معدات الطيران دون طيار أو الطائرات المسيّرة.
- خروج القوات البرية من غرب آسيا وشمال أفريقيا.
- تعددية الأطراف وستراتيجيّة تقليل التواجد.

وبالطبع يرافق هذه الستراتيجيات الأمور أدناه:

-الدبلوماسية.

-الحصار.

- العزلة.

-الحقوق الدولية.

-المساعدات التنموية (Obama,2014)

-تطوير القوات المسلحة الأميركيّة وتجهيزها وتعزيز قوتها، إذ الهدف الأساس من وراء ذلك هو خفض القوات البرية.

- خفض عدد القواعد العسكريّة على مستوى العالم، مع حذف المعدات والتجهيزات والطائرات أحادية المهمة وإبدالها بالطائرات المسيّرة، من قبيل **غلوبال هوك**، وفي النهاية الاهتمام بحرب السفن الصغيرة.

إنّ ما يحدث في المنطقة من تطورات لا يشكل خطراً جدّياً لأميركا بما في ذلك ظهور داعش؛ ولهذا لم يكن "إرسال قوات برية " في جدول الأعمال بأي نحوٍ من الأنحاء.

وبناءً على هذا، فإنّ كل ما يُقترح على أنّه طريق حل ينظر في الوهلة الأولى إلى حلفاء أميركا في المنطقة (وعلى الخصوص الدول التي تعيش صدامات مع الإرهاب)، وبعبارة أخرى أنّهم شركاء أميركا أيضاً في مواجهة الإرهاب (وعلى الخصوص تقوية مجلس التعاون الخليجي)، وفي الوهلة الثانية تتم الاستعانة بالقوات الستراتيجيّة الجوية والبحرية بدلاً من التأكيد على استخدام الوسائل العسكريّة حيث تقوم أميركا بالاستفادة من أساليب أخرى مثل الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، إذ يُعدّ التنسيق والتعاون العنصر الأساسي فيها، ويُعدّ هذا التعاون القائم على أساس المصالح والاحترام المشترك وعلى الخصوص بين القوى العظمى بأنّه طريق الحل لمشاكل وتحدّيات القرن ٢١ في العالم.

إنّ التعددية واعتماد ستراتيجيّة تقليل الأثر الشامل للإجراءات الاستخباراتية والعسكريّة والأمنية في مواجهة الإرهاب والهجمات السايبرية و.... مضافاً إلى تأثيرها في تقليل النفقات الباهظة التي ستتحملها أميركا فإنّها ستقلل كذلك من حجم الأعمال الإرهابية أيضاً. وتتمتع هذه السياسة بالمميزات التالية:

-الاستفادة من القوى غير العسكريّة والأمنية كالسفارات.

- عادةً ما يكون هذا النوع من العمليات صغيراً.

- اتصاف هذا النوع من العمليات بعدم المباشرة، وتُنفّذ في إطار إئتلافات وإتحادات.

- طول أمد هذه العمليات.

- تكون ذات منهج وقائي من الأخطار قبل تحولها إلى أزمة عبر تشخيصها والاستعداد لها.

لقد رأينا بوضوح استخدام هذه الأساليب من قبل أميركا في الحرب ضد الطالبان، وسعيها في اعتقال بن لادن عام ٢٠١١ م، وكما قال أوباما: (إذا لم تتمكن الباكستان من القبض على بن لادن فإنّ أميركا ستقوم بذلك).

إن مسألة توجه أميركا نحو محور الشرق أو محور آسيا التي طُرحت إبان رئاسة أوباما واستمرت في عهد ترامب، ترتكز على ستراتيجيّة أميركا العامة في خفض تواجدها العسكري في غرب آسيا وشمال أفريقيا ونقل القوات إلى آسيا والمحيط الهادي، ولهذا تعمل الولايات المتحدة بجد من أجل تحسين مستوى تأهب وجاهزية قواتها وآلاتها الحربية، ولذلك نرى أنها قد استثمرت الكثير في بعض المجالات الخاصة المتعلقة بذلك.

مضافاً إلى التعددية، فإنّ أميركا تسعى إلى إشراك حلفائها وإدخالهم المنطقة، وتقوية شركائها الإقليميين.

الستراتيجيّة الأميركيّة في مواجهة الحركات الإرهابية:

في البدء، يجب أن نأخذ في نظر الاعتبار أنّ مثل داعش لا تُعد تهديداً مباشراً للمصالح الأساسية الأميركيّة التي أشرنا إليها في بداية المقالة، لذا لا توجد ضرورة في زيادة حجم تواجد القوات الأميركيّة في هذا المجال.

وعلى الرغم من أنّ أوباما قد اعتبر الإرهاب أكبر تهديد مباشر ضد أميركا في الداخل والخارج لكن هذا الكلام لا يؤثر في التقييم.

وبشكل عام، فإنّ الستراتيجيّة الأميركيّة تجاه الجماعات الإرهابية لا تخرج عن أحد نحوين:

١-اتّباع أسلوب الحرب، ومثال ذلك اعتبار أميركا الطالبان عدواً لها، ولكنها تعتقد من زاوية علم الاجتماع أنّ هذه الحرب لا يمكن أن تنتصر دون دعم الناس.

وهذا "النهج" يتطلب زيادة أعداد القوات البرية، ويخالف استخدام الأسلحة المتطورة، مثل الطائرات المسيّرة لأنّه يؤدي إلى خسائر غير عسكرية.

٢- المنهج الذي يقابله منهج مكافحة الإرهاب الذي يحظى بدعم الشخصيات السياسية والأمنية مثل: جو بايدن ونائب رئيس الجمهورية و رام إيمانويل رئيس موظفي البيت الأبيض، فمن وجهة نظرهم أنّ القاعدة وطالبان لا يُعتبرون العدو الأساس، فالتوغل في المجتمع الأفغاني يضر بمصالح أميركا

لذا بدلا من زيادة حجم القوات في أفغانستان تشدد على ضرورة استخدام وسائل عسكرية متطورة في ملاحقة عناصر القاعدة والقضاء عليهم بالاستفادة من وسائل كالطائرات المسيّرة والعمليات الاستخباراتية وقوات العمليات الخاصة، وعمليات القتل الهادف، وتجنب إرسال المشاة و....وتعتبر ذلك هي الخطوات الصائبة. (جمشيدي، ١٣٩٥: ٣٦)

وبشكل عام، فإنّ سياسة عدم تدخّل أميركا تُعد من العلل الأساسية لردود فعل أميركا المتأخرة جداً تجاه داعش. وبصورة عامة، ما يجب أن نذكره بخصوص داعش أنّها والقاعدة ليستا مشكلة في حد ذاتهما، ولكنهما آثار لمشاكل خاصة تسببت بها أميركا نفسها؛ ذلك أنّ هذا النوع من الجماعات الإرهابية يشتد وتزداد قوته عندما يظهر في بلد أو منطقة تعاني من فراغ في السلطة.

فالحرب الأهلية وعدم وجود حكومة مركزية قوية، أو حصول حالة من الفراغ في السلطة يمثل عاملاً أساسياً لبروز ظواهر وحركات متطرفة كما حصل في سوريا والعراق، إذ تمكنت داعش من بسط نفسها بسرعة.

ويعود في الواقع هذا الفراغ بعد التواجد الواسع لأميركا في العراق عام ٢٠٠٣وخروجها الذي وفّر الأرضية لظهور داعش واتساع نفوذها، وهذا ما حصل بالضبط في أكثر دول المنطقة التي تدخلت فيها أميركا عسكرياً، وإن اختلف ذلك سعةً وشدةً من مكان إلى آخر.

ومن الطبيعي أن يكون هذا الأمر ضارّاً بالمصالح الأميركيّة بشكل كبير لاسيما في مجال تأمين الطاقة وكذلك تعرض أمن الجنود الأميركيين وحلفائها للخطر المحتمل.

وبما أنّ التدخل العسكري ـ علاوة على ما يصاحبه من تكاليف مالية باهضة قد يؤدي إلى زيادة الأوضاع سوءاً ولا يُعد ذلك صورة حل دائمة مناسبة .

ولذا صار من الضروري من أجل حصول الموافقة على التدخل العسكري اقناع رئيس الجمهورية وسياسيي الولايات المتحدة، وهنا لابد أن توضع بالحسبان أربعة متغيرات في نفس الوقت، فإذا تحققت كلّها أو بعضها أمكن التدخل من قبل الولايات المتحدة.

والمتغيرات الأربعة هي كالآتي:

١-ضرورة الستراتيجيّة: بمعنى أن جيوسياسية المنطقة والأزمات والدول المتأزمة لأي حد مهمة بالنسبة لأميركا.

٢- الشرعية الدولية: في حالة "التدخل العسكري" إلى أي مستوى ستتمكن الأمم المتحدة والدول الأخرى من دعمها أو مساعدتها اقتصادياً وعسكرياً.

٣- الشرعية الداخلية: بما أنّه يتوجب على المسؤولين أن يفكروا بالدورات الحكومية القادمة ورئاسة الجمهورية أو تمثيلهم للشعب؛ لذا فالرأي العام للشعب الأميركي هام جداً في هذا المجال.

٤- المقارنات التاريخية: بمعنى أنّه في بعض الحالات المشابه لهذه الأزمة، كيف كانت العواقب التي واجهتها الولايات المتحدة. (يزدان بناه وجانفشان، ١٣٩٢: ٢٦٧-٢٧٠)

ونظراً لأهميّة العراق ونفطه، وقربه من سوريا والسعودية وتركيا، والتهديد الذي تشكله داعش لأوروبا، كان لمواجهة هذه الجماعة ضرورة ستراتيجيّة بالنسبة لأميركا كما تمتاز بشرعية دولية وداخلية.

ولكن في المقارنة التاريخية، وتجربة الحرب ضد القاعدة والحرب في العراق كانت تجربة قاسية وصعبة.

ومن هنا فإنّ ردود الفعل تبدو ضرورية لكن ليس كيفما كانت، ومع هذا فإنّ ستراتيجيّة أوباما تضمنت الهجمات الجوية، ومن ثم إرسال قوات عسكرية محدودة جداً من أجل حماية السفارة الأميركيّة في بغداد، والقنصلية الأميركيّة في الموصل، وبعض النقاط الستراتيجيّة كمطار بغداد، فكانت هذه الخطوات تمثل رد الفعل الوحيد من قبل أميركا، وذلك بعد سقوط الموصل وحينما تأكدت من عدم قدرة حكومة العراق من السيطرة على داعش.

وبشكل عام، فإنّ أميركا في الواقع لم يكن في ستراتيجيتها القضاء على داعش على الأقل في البداية، وفي أفضل الحالات ستقتصر سياستها في مواجهة داعش على السيطرة عليها، والحدّ من نشاطها وقطع مصادرها المالية، حتى تصبح عامل تهديد للخصوم من جهة وغير قادرة على الاضرار بمصالحها هي من جهة ثانية.

ويرى **السيناتور كارل ليفين** عدم الاكتفاء بالضربات الجوية التي يقوم بها التحالف. ويُعتقد بأنّه وفقاً لكلام الرئيس الأميركي ووزير الدفاع الأسبق هيجل، والجنرال مارتن ديمبسي أنّ هذه الستراتيجيّة ستضمن العناصر التالية أيضاً:

- تواجد حلفاء أميركا العرب في المنطقة ومشاركتهم.

- الانتصار الكامل في العراق يتطلب دعم المجتمع العراقي، بما في ذلك الأكراد والسُنّة والشيعة والأقليات الدينية وما إلى ذلك، كما على الحكومة الجديدة أن تراعي مخاوف السُنّة.

- القتال والتصدي للإرهاب في العراق وسوريا يقوم به العراقيون والسوريون بدعم الإئتلاف.

كما أنّ أميركا تتبنى عملية تدريب وتجهيز القوات العراقية والأكراد والسوريين، وتحدّث أيضاً عن ضرورة تدريب المعارضين السوريين.

وقد أكمل وزير الدفاع بيانه لخطوط ستراتيجيّة الصراع ضد داعش بالإيضاحات التالية:

-من خلال التعاون القريب مع حكومة العراق ستتزايد ضربات الإئتلاف الجوية، وهذه الضربات تتركز على أهداف محددة ومواضع تواجد داعش في سورية، وفي هذا الصدد من الضروري تقوية قوات الأمن العراقية والأكراد.

- زيادة الإسناد الجوي للقوات البرية التي تقاتل داعش على الأرض، وهذا الإسناد شمل القوات العراقية والأكراد والقوات المعتدلة (المعارضة للحكومة السورية).

وفي هذا المجال دخل العراق ٤٧٥ عنصراً من القوات الأميركيّة بينهم ١٥٠مستشاراً عسكرياً و١٢٥ شخصاً يقومون بعمليات الدعم الاستخباراتي، وآخرون يتولون مسؤولية تنسيق العمليات العسكريّة على الأخص في العراق.

و بما أنّ السكان المحليين هم أفضل طريق لقتال داعش، فإنّ وزارة الدفاع الأميركيّة ستُقدم على تدريب وتجهيز المعارضة السورية بدعم مالي يبلغ ٥٠٠ مليون دولار يُدفع من قِبل السعودية.

وتضمن تجهيز المعارضة عدداً من العجلات وأجهزة الاتصال وبعض المعدّات الحربية الخفيفة.

-من الضروري الحيلولة دون وقوع هجمات تقوم بها داعش ضد أميركا وحلفائها؛ ولذا وبالتعاون مع حلفائها ستتخذ خطواتٍ وأعمالاً استخباراتية وتقنية وديبلوماسية واقتصادية. وتعمل كذلك على التعاون مع وزارتي العدل والداخلية بخصوص الحد من انتماء المواطنين إلى داعش.

- وأخيراً تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين الذين هم في معرض تهديد داعش، وفي هذا المجال علاوة على مساهمة الحكومة العراقية فقد ساهمت بريطانيا وكندا واستراليا أيضاً، حيث بلغت كلفة ذلك أكثر من ١٨٦ مليون دولار.

وقد صرح الرئيس الأميركي خلال مراسم التحليف: (أنّ هزيمة داعش والجماعات الإسلامية الإرهابية تمثل أهم أولوياته)، وقال: (إنّ هزيمة هذه الجماعات والقضاء عليها سيكون ضرورياً من خلال التعاون والتحالف العسكري)، فبالأخذ بنظر الاعتبار: التعددية، وضرورة خفض النفقات، وضرورة قتال داعش نكون قد شهدنا تطبيق ستراتيجيّة عامة في فترة رئاسة ترامب مماثلة لما كان على عهد أوباما. ومثال ذلك إرسال ٤٠٠ من مشاة البحرية الأميركيّة إلى شمال سوريا وإرسال ٣٠٠ عسكري مظلّي إلى الموصل.

لذا، وبناءً على عناصر الستراتيجيّة ضد داعش ونظراً إلى أنّ أميركا في بداية تشكيلها لداعش لم تكتشف بأنّها خطر وجودي يهدد مصالحها وهويتها، كانت تحمل رؤية متسامحة تجاه نمو هذه المنظمة ونشاطها.

ولكن هجمات داعش ضد حلفاء أميركا جعلها تتخذ قرارها بالحد من قوة داعش بحيث أنّ أوباما صرّح قائلاً: (إنّ اللغة الوحيدة التي يفهمها القتلة أمثال داعش هي لغة القوة).

وعليه، وعلى الرغم من أنّ أميركا قد قررت مسبقاً إخراج قواتها من المنطقة وإبقاء بعض القوات الخاصة والمستشارين لمهام التدريب والاستشارة فقط، إلّا أنّها اتخذت ستراتيجيّة خفض التواجد، وذلك يستلزم الاستفادة من طاقات حلفائها في المنطقة، وسكان المناطق الساخنة، وهو ما اتخذته أميركا في العراق (في مراحل تقليدية غير طائفية ولا سياسية) وفي سوريا (تحت عنوان الجيش الحر).

وكما أوضحنا، فإنّ هدف أميركا يتلخص بإعطاء دور أكبر لهؤلاء المؤثرين في الحكومة المستقبلية لهذه البلدان. وطبقاً لهذه الستراتيجيّة فإنّ الحرب ستكون طويلة الأمد، وتواجد أميركا بشكل عام سيكون غير مباشر ويقتصر على إرسال المشاورين والمدربين والتجهيز.

في عام ٢٠١٣، دوّن قائد القوات الأميركيّة الخاصة **تشارلز كليفلاند** مهام قوات العمليات الخاصة حتى عام ٢٠٢٢م. وأشار في تقريره إلى الغموض والريبة وهي من خصوصيات القرن ٢١، وفي هذا الطريق أشار إلى نوعين من الهجمات مع أهداف محددة وحرب خاصة: في الحملة على أهداف محددة وعمليات بأسلوب محدد لخلق أجواء لايمكن التوصل إليها سياسية ـعسكرية بهدف محاصرة وتدمير أو الحاق الضرر بأهداف معينة.

والحرب الخاصة كذلك بمعنى عمليات خاصة من قِبل قوات خاصة ومدربة والتي لها فهم عميق باللغة والثقافة الأجنبية والتكتيك وأعمال التخريب التي تهدف إلى القتل وإلحاق الضرر بالمجال المحلي.

ولذا، فقد مضى عهد النفقات الباهظة للحروب التي كانت على عهد بوش، والحروب ضد التمرّد واصطناع الدول، ولذا صار تحقيق الأهداف الأمنية والوطنية لأميركا يتمّ من خلال الحلفاء وتقليل تواجد القوات الأميركيّة في المنطقة الساخنة.

ولهذه الأسباب ستسمر الحرب ضد داعش في نظر أميركا، إذ من الممكن أن تواصل هذه الجماعات نشاطها بأسماء مختلفة.

لقد اعتمدت أميركا رؤيةً خاصة في هذه الحرب تُسمى (نظرية الطيران)، بمعنى أنّ العمليات العسكريّة لا تُنفّذ في الجو فقط، بل في الجو والفضاء والفضاء الإلكتروني.

النتيجة:

إنّ السياسة الخارجية الأميركية وستراتيجيتها العامة تتبع في الوقت الحاضر القانون الجديد، فلم يعد لغرب آسيا وشمال أفريقيا أهمية كما كان في السابق، ولهذا السبب تسعى أميركا إلى الخروج من المنطقة، وهي تعمل في هذا الصدد جاهدةً على تجهيز حلفائها في المنطقة وإدخال حلفائها من الغرب إلى المنطقة كفرنسا وبريطانيا بهدف حفظ التوازن وتحقيق أهدافها ومصالحها.

وترى أميركا أنّ استمرار الجماعات الإرهابية مثل داعش وغيرها في العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان أمرٌ واردٌ جداً؛ ولذا من الضروري وضع البرامج والخطط لمواجهتهم.

ولكن الحقيقة أنّ هذه الجماعات لا تشكل تهديداً ماهوياً بالنسبة إلى أميركا ولذا فالقضاء عليها بواسطة القوات البرية لا يمثّل أولوية بالنسبة إلى أميركا، بل القضاء عليهم تدريجياً بالتنسيق مع الحلفاء في المنطقة والقوات المحلية والتحالف الجوي والطائرات المسيّرة والقوات الخاصة والقوة البحرية وفق أسلوب مكافحة هذه الجماعات.

وبعبارة أخرى، أنّ أميركا تلقي بمسؤولية نفقات هذه الحرب على كاهل الآخرين ولا تتدخل هي إلّا في حالات الضرورة.

وفي هذا الصدد، يكون خيار أميركا الأول في هذه الحرب هو تقوية وتجهيز وتدريب القوات الرسمية العراقية وقوات البيشمركة والمعارضة في سوريا، وبالتأكيد ستكون هناك حماية من طيران التحالف.

وكذلك ستسفيد أميركا من سياسة توازن ما وراء البحار بهدف إيجاد توازن القوى في المنطقة، بالأخص ضد إيران حتى لا يؤدي فراغ السلطة والقوة الموجود في دول كالعراق وسوريا إلى اتساع نفوذ وقوة إيران في المنطقة، حيث اتخذت أميركا خطوات في هذا الصدد كتقوية المعارضين في سوريا ودول الخليج بشكل عام، والعمل على تأسيس ناتو عربي وتواجدٍ أكثر لحلفائها الغربيين في المنطقة.